العرب
الخميس 2019/10/10
السنة 42 العدد 11493

إحجام سعيّد عن حملته الانتخابية يزيد الغموض حول برنامجه

قيس سعيّد يستبق فرضية الطعن في نتائج الإنتخابات التونسية في حال فوزه

فتح قرار المرشح للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية أستاذ القانون الدستوري قيس سعيّد باب النقاش في تونس بخصوص عدم القيام بحملته الانتخابية مما زاد من الغموض حول برنامجه الانتخابي الذي يتوق الناخبون لمعرفته.

سعيّد يطرح نفسه بديلا عن المنظومة الحاكمة

آمنة جبران
صحافية تونسية

تونس - طرح إحجام المرشح للانتخابات الرئاسية في تونس قيس سعيد عن القيام بحملته الانتخابية تضامنا مع منافسه نبيل القروي الذي غادر محبسه مساء الأربعاء، أسئلة قانونية، حول مدى تأثير هذه الخطوة على العملية الانتخابية، وأخرى سياسية تتعلق بأبعاد هذا الامتناع، وما يخفيه من مكاسب انتخابية يسعى المرشح إلى تحقيقها.

وأوضح قيس سعيد المرشح المستقل وأستاذ القانون الدستوري المتقاعد، السبت، في بيان له، أنه لن يقوم بحملته الانتخابية لدواع أخلاقية، ضمانا لتجنب الغموض حول تكافؤ الفرص بين المرشحين، حينما كان خصمه القروي قابعا في السجن بتهم الفساد المالي.

أحمد نجيب الشابي

قرار سعيّد غريب وغير معهود في الحياة السياسية

ونجح القروي في المرور إلى الدور الثاني مع المرشح المتصدر قيس سعيد ولكنه غاب عن الحملة الانتخابية التي بدأت منذ الخميس الماضي، وكذلك عن المناظرة التلفزيونية كما حدث في الدور الأول أيضا.

ووضع إيقاف القروي وغيابه عن الحملة الانتخابية وبموازاة ذلك امتناع سعيد عن مباشرة حملته الدعائية المشهد الانتخابي في تونس في سابقة من ناحية قانونية، فيما ازداد الغموض بالنسبة للناخبين الذين سيصعب عليهم الاختيار بين أحد المنافسين في ظل حالة التعتيم والصمت التي سادت حملتيهما الانتخابيتين. وأوضحت سلسبيل القليبي أستاذة القانون الدستوري لـ"العرب" أنه "لا يوجد موقف محدد من الناحية القانونية في ما يخص مقاطعة سعيد للحملة الانتخابية الخاصة به"، وتابعت "لا يستطيع القانون أن ينظمها لأنها سابقة في تاريخ الانتخابات التونسية وحتى الدولية".

وأبدت القليبي تفهمها لقرار سعيد نظرا لظروف منافسه الذي أطلق سراحه مساء الأربعاء مع اقتراب الحملة الانتخابية لمرشحي الرئاسية على النهاية. غير أنها تلفت إلى أن سعيد "غاب عليه أن الحملة الانتخابية هي من حق الناخبين أساسا".

ورغم إجماع أوساط سياسية وشعبية على نزاهة شخص سعيد، الذي أطاح بالأقطاب التقليدية المهيمنة على السلطة التنفيذية في قرطاج، وأحدث تصدره لنتائج الدور الأول من الانتخابات الرئاسية السابقة مفاجأة غير متوقعة، إلا أن برنامجه الانتخابي ما زال في نظرهم غامضا.

ودافع سعيد عن برنامجه الانتخابي واصفا في تصريحات صحافية أنه لا "يبيع الوهم" وشارحا بعض النقاط بخصوص تعامله مع الملفات الاقتصادية والسياسية الخارجية، إلا أنه لم يوضح بشكل مباشر تفاصيلها، التي يتوق الشارع لمعرفتها خاصة مع ضعف حضوره الإعلامي.

وتقول القليبي إن "الحملة الانتخابية هي مجموعة من الأنشطة والآليات التي تمكن الناخبين من التعرف على المرشحين وعلى برامجهم حتى يكون خيارهم على بينة، لكن في هذه الحالة سيصعب عليهم الاختيار".

وسبق أن حذرت هيئة الانتخابات التونسية من أن عزوف المرشحين عن حملاتهما الانتخابية قد يؤثر سلبا على نسبة المشاركة في التصويت للدور الثاني من الرئاسيات.

ويرى متابعون أن تفضيل سعيد الصمت الانتخابي، سيعقد المشهد الانتخابي وسيربك الناخبين وقد يضاعف احتمالات العزوف في ظل وضعية صعبة يجد الناخب نفسه فيها بين مرشح يفضل الصمت وآخر تلاحقه تهم فساد.

ويعتقد السياسي التونسي البارز أحمد نجيب الشابي أن قرار سعيد لا معنى له. ويضيف الشابي شارحا وجهة نظره لـ"العرب"، "امتناعه عن الحملة لن يحل المأزق السياسي الذي تمر به البلاد". وزاد "إذا أراد التنازل على حقه فله الحرية، لكن إذا كانت محاولة للالتفاف على تداعيات إيقاف القروي فهي لا تعني شيئا بسبب أنها لا تلزم منافسه".

وبقطع النظار عن الأزمة السياسية التي تمر بها تونس منذ أشهر والتي تصاعدت أعقاب وفاة الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، فهذا القرار حسب تقدير الشابي "غريب وغير معهود بالحياة السياسية المعاصرة ومناف للبناء الديمقراطي".

ويرى مراقبون أن امتناع سعيد عن إجراء حملة انتخابية ميدانية واكتفائه بدعم أنصاره من الشباب للحملة، إنما بمثابة مناورة انتخابية، ومحاولة لقطع الطريق أمام خصمه القوي القروي الذي يحظى بحظوظ مرتفعة في الفوز على الرغم من ملاحقته قضائيا.

ويعتقد هؤلاء أن سعيد يسعى لاستباق سيناريو الطعن في نتائج الدور الثاني في حال فوزه، الذي قد يلجأ إليه خصمه بحجة سجنه أثناء الحملة، وبذلك يضمن سعيد فوزه ووصوله إلى سدة الرئاسة ويغلق ألسنة المشككين.

ويتساءل متابعون إذا كان قرار سعيد سيضمن فعلا مبدأ تكافؤ الفرص، حيث يرى هؤلاء أن هذا القرار هو ضمنيا حملة انتخابية، حيث يغازل سعيد أنصاره المعجبين بثقافته القانونية والوازع الأخلاقي المتمسك به في إدارة الشأن العام. ويعزو المتابعون نجاح سعيد إلى اختلافه في كل شيء مع الشخصيات السياسية الموجودة في الساحة السياسية والمنتمية إلى الأحزاب التقليدية. كما جذب سعيد انتباه التونسيين بطريقة حديثه وإتقانه للفصحى وتفكيره وتصرفاته وقناعاته، إضافة إلى كونه شخصية مستقلة حيث لم يُعرف عن الرجل أي انتماء سياسي قبل ثورة يناير أو بعدها.

سلسبيل القليبي

غاب على سعيّد أن الحملة الانتخابية هي من حق الناخبين

ويلاحظ فريد العليبي المحلل السياسي لـ"العرب" أن "قرار سعيد مدروس جيدا وموجه للشعب التونسي". ويتابع قائلا "بنى سعيد حملته الانتخابية على دواع أخلاقية بالأساس من حيث الانضباط والاستقامة، من هنا يقول للتونسيين إنه سيحترم منافسه الذي تعرض للإيقاف، ولن يقوم باستغلال الفرص وهذا معناه أنه خاطب الشعب بالصورة التي رسمها لنفسه والتي هي محل إعجاب وإشادة أنصاره". ويرى العليبي أن "هذا الامتناع بمثابة حملة انتخابية بالغياب، فهو يعلم أن رصيده وخزانه الانتخابي سيزداد قيمة عبر هذه الخطوة".

ويواجه سعيد تحدي توسيع دائرة مناصريه الذين يقفون إلى جانبه الآن تطوعا في انتخابات الدور الثاني من السباق الرئاسي المقررة الأحد القادم.

وتمكن سعيد من اقتلاع الفوز في الدور الأول للانتخابات الرئاسية المبكرة وتصدر النتائج بنسبة 19.50 بالمئة من الأصوات يليه القروي بنسبة 15.5 بالمئة.

العثماني يقلص عدد الحقائب الوزارية لتحسين أداء الحكومة المغربية

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط – أجرى رئيس الحكومة المغربية سعدالدين العثماني تعديلات على تركيبة حكومته تعلقت أساسا بالتقليص في عدد الحقائب الوزارية وحذف بعض الخطط لتحسين أداء الحكومة وإضفاء النجاعة على عملها.

وترأس العاهل المغربي الملك محمد السادس حفل تنصيب الحكومة الجديدة، الأربعاء، بالقصر الملكي بالرباط، بحضور رئيس الحكومة سعدالدين العثماني بعد إجراء تعديلات على تركيبتها وتقليص عدد حقائبها الوزارية.

واختار رئيس الحكومة سعدالدين العثماني في تعديلاته لتركيبة حكومته تقليص عدد الحقائب الوزارية وإلغاء خطط كتاب الدولة بعد إجراء تجميع لبعض الوزارات في أقطاب كبرى ليبلغ عدد الوزراء في التركيبة الحكومية الجديدة 23 عضوا بعد أن كانت تضم في النسخة القديمة 39 وزيرًا وكاتب دولة.

ويرى مراقبون أن قرارات التقليص من عدد الوزارات أثبتت تحولا جديدا في طريقة تشكيل الحكومة لكنها قد تتعارض مع المصالح السياسية للأحزاب المكونة للحكومة.

وقال المحلل السياسي محمد بودن، لـ"العرب"، إن التقليص من عدد الحقائب الوزارية قد لا يخدم مصلحة الأحزاب التي تشارك في الحكم طبقا لمنطق الربح والخسارة، ولكنه يعكس أن معايير تشكيل الحكومة قد تغيرت، وأضفى المزيد من المسؤولية على أعضاء الحكومة.

ولفت محمد بودن إلى أنه من حيث الفعالية فإن الحكومة المقلصة في عدد من التجارب الدولية لها عوائد على مستوى الميزانية العامة والتنسيق والالتقائية والنجاعة وتجنب التضخم الحكومي، والواقع أن مطلب تقليص الحكومة ظل مطلبا يتردد باستمرار على واجهة النقاش السياسي بالمغرب.

وتم خلال التعديل الوزاري إسناد حقيبة الصحة إلى مدير المركز الاستشفائي بفاس، خالد آيت الطالب، فيما أسندت وزارة التشغيل إلى الكاتب الوطني لشبيبة العدالة والتنمية، محمد أمكراز، وأسندت حقيبة الشبيبة والرياضة والثقافة والناطق الرسمي باسم الحكومة إلى الحسين عبيابة، ممثل الاتحاد الدستوري.

وأُلحِقَ قطاع التنمية المستدامة بوزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، التي يشرف عليها مولاي حفيظ العلمي، وسيشرف عزيز الرباح على وزارة الطاقة والمعادن والبيئة.

وأظهرت التشكيلة الجديدة للحكومة أن حزب الحركة الشعبية لا يزال محتفظا بوزيرين في الحكومة الحالية من بينهما وزير التربية الوطنية سعيد أمزازي، والتحقت بالحكومة نادية فتاح على رأس وزارة السياحة، علما أنه قد سبق لها أن شغلت منصب المدير العام لشركة خاصة.

وقرر رئيس الحكومة منح وزارة العدل لمحمد بن عبدالقادر ممثل حزب الاتحاد الاشتراكي في الحكومة، مقابل منح وزارة المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة لنزهة الوافي ممثلة حزب العدالة والتنمية في الحكم.

وتقرر في التعديل الوزاري أن يتولى القيادي في حزب العدالة والتنمية، مصطفى الرميد، حقيبة وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، فيما حافظ كل من عبدالقادر عمارة وعزيز الرباح وعزيز أخنوش ومحمد بنشعبون ومولاي حفيظ العلمي على مناصبهم.

وبعد تنصيب الحكومة الجديدة انتظم مجلس وزاري برئاسة الملك محمد السادس تم التداول فيه بشأن التوجهات العامة لمشروع قانون المالية وأشار فيه محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية، إلى أن الحكومة ارتأت أن تقوم بتدقيق التوجهات العامة لمشروع قانون المالية قبل المصادقة عليها في اجتماع وزاري. وقال مسؤول حكومي لـ"العرب" إن الخطة الحكومية الجديدة مرتبطة بالعمل على تنزيل نموذج جديد للتنمية، إلى جانب التعامل الجدي مع تطلعات المواطن المغربي فيما يتعلق بالحد من أرقام البطالة والتفاوت المجتمعي والرفع من مستوى الخدمات العامة مثل التعليم أو الصحة أو النقل فضلا عن الاستعداد لانتخابات 2021.

تشكيلة حكومية جديدة بطلب من العاهل المغربي

تركيا تدعم الحل السياسي في ليبيا وتسلح الميليشيات

طرابلس – ركزت محادثات وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو مع نظيره الجزائري، صبري بوقادوم، على الأزمة الليبية وبحث الوزير التركي عن خلق توافق وتقارب بين البلدين يخص الحل السياسي لأزمة بعد أيام قليلة من إعلان تركيا دعم الميليشيات بالأسلحة.

وتصدّر الملف الليبي المحادثات التركية الجزائرية خلال زيارة أداها الوزير التركي للجزائر في إطار بحث تركيا عن ظهير يساند موقفها تجاه الصراع الدائر في ليبيا بين قوات الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر والميليشيات المسلحة الداعمة لحكومة الوفاق برئاسة فائز السراج.

وفي لقاءات وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، مع نظيره الجزائري، صبري بوقادوم، أكدت تركيا إصرارها على تشريك الجزائر في الاجتماعات الدولية معلنة أن مواقفها الداعمة للإسلاميين داخل الأزمة الليبية تتوافق وموقف الجزائر.

وحاولت تركيا الدفع بالجزائر للتحرك بقوة في ملف الأزمة الليبية من خلال تأكيد الوزير التركي لنظيره الجزائري على أن الجزائر تأثرت كثيرا بالتطورات الحاصلة في الدولة المجاورة لها ليبيا ووصفتها باللاعب الهام في هذه الأزمة العربية.

وقال وزير الخارجية الجزائري، صبري بوقادوم، إنه قد "لمس دعما وتأييدا من الطرف التركي لمواقف الجزائر في جوارها الإقليمي، وبالأخص الحل السياسي وليس العسكري للأزمة في ليبيا".

وأكد الوزير الجزائري أنه قد شرح لأوغلو موقف الجزائر من الوضع الراهن في دول الجوار، وبالأخص في ليبيا ومالي.

وتشترك كل من تركيا والجزائر في التأكيد على ضرورة تشريك كل الأطراف في الحوارات والمؤتمرات الدولية في ليبيا بما فيها الإسلاميون الذين يتزعمون ميليشيات مسلحة تسيطر على طرابلس وتدعم حكومة الوفاق الليبية في وقت أعلن فيه قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر عن استعداده لجلسات حوار جديدة دون مشاركة قيادات الميليشيات المعادية للمؤسسة العسكرية الليبية.

تركيا والجزائر تشتركان في التأكيد على ضرورة تشريك كل الأطراف الليبية في المؤتمرات الدولية

وضم الاجتماع الحواري الذي احتضنته الجزائر عام 2015 بشأن ليبيا، قيادات إسلامية من بينها قائد فصيل الجماعات الإسلامية المقاتلة، عبدالحكيم بلحاج، ومحمد صوان زعيم حزب العدالة والبناء الإسلامي المنبثق من جماعة الإخوان المسلمين.

ولا تخفي السلطات التركية انحيازها لأحد الأطراف الليبية ومدها بمساعدات عسكرية للميليشيات المسلحة المناهضة للجيش الليبي تحت عنوان إسناد حكومة فائز السراج التي تقر بتلقيها دعما من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.